

أنثروبولوجيا الفساد عند العالم تقي الدين المقريزي دراسة أنثروبو- ثقافية لظاهرة المجاعة في مصر.

The Anthropology of Corruption for the Scholar Taqi al-Din al-Maqrizi

An anthropo-cultural study of the phenomenon of famine in Egypt

سمير حرث * ، جامعة يحي فارس المدينة ، harrat1977@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/12/30

تاريخ القبول: 2022/12/18

تاريخ الإرسال: 2022/11/06

ملخص:

نسعى من وراء هذا العمل التناول بالدراسة والتحليل لإسهامات المفكر العربي تقي الدين المقريزي في مجال ما يمكن تسميته اليوم بعلم الأنثروبولوجيا الفساد، وكذلك كيف تناول هذا العالم هذه الظاهرة المتمثلة بالفساد رغم كونها معقدة ومركبة وذات الصلة مع العديد من المشكلات الأخرى كالمجاعة والاحتكار والتضخم والخصوصية الثقافية بالإضافة الى التلاعب بالمناصب السيادية في عهد المماليك بمصر، هذا وقد قدم لنا هذا المفكر المتعدد المواهب، صور حية عن النظم الاجتماعية والثقافية السائدة في ذلك العهد والتصدع الذي أصابها. وكيف استطاع هذا العالم بفضل المنهجية التي اتبعها البرهنة على أن ظاهرة المجاعة التي عرفتها مصر في زمانه ليست بعقاب من الله بل هي نتاج للفساد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي عرفته البلاد في تلك الفترة.

وفق هذا المنحى، يمكن اعتبار المقريزي مفكرا أنثروبولوجيا بامتياز، ساهم بقراءته النقدية في تحليل المجتمع تحليلا نقديا استعان فيه بقوة ملاحظته كفاءته النقدية بالإضافة إلى سعة اطلاعه الذي مكّنه من فهم الأسباب الحقيقية للفساد وما نتج عن هذا الأخير من تداعيات على المجتمع بكل جوانبه.

الكلمات المفتاحية: الفساد، المجاعة، الفقر، التضخم. الأنثروبولوجيا

* المؤلف المرسل

Abstract:

Through this study, we try to analyze the contribution of Al Maqrizi in that we call today anthropology of corruption. Also, how this illustrious thinker triaged this complex phenomenon to demonstrate that famine is not a punishment from God, but it is the unhealthy fruit of cultural, economic and political corruption.

According to this approach, al-Maqrizi can be considered an anthropological thinker with distinction, who contributed with his critical reading to the analysis of society in a critical analysis, in which he used the strength of his observation of his critical competence in addition to his wide knowledge, which enabled him to understand the real causes of corruption and the repercussions of the latter on society in all its aspects.

Keywords: Corruption, famine, poverty, inflation

مقدمة:

تعد ظاهرة الفساد بمختلف أنواعه ومستوياته من المشكلات الاجتماعية التي شغلت تفكير وبال العديد من المفكرين والباحثين في العديد من مجالات الفكر والمعرفة، وهذا لما لهذه الظاهرة من خطورة وتهديد للحياة الاجتماعية واستقرار المجتمعات الإنسانية الأنثروبولوجيا كغيرها من العلوم الأخرى، اهتمت بدراسة هذه المشكلة وهذا انطلاقاً من كونها من إفرازات المجتمع من جهة وعامل من عوامل التهديد والمساس بمقومات البناء الاجتماعي؛ ومن جهة أخرى نجد العديد من العلماء والمفكرين قد حاولوا فهم هذه المشكلة والوقوف على أسبابها المباشرة وغير المباشرة ومن بين هؤلاء العلماء نجد العلامة تقي الدين المقرئ الذي انفرد بدراسة الفساد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وما ترتب عنه من أزمات حادة في العالم العربي والإسلامي وبالخصوص في مصر في عهد المماليك.

لقد حاول هذا العالم انطلاقاً من الواقع الاجتماعي المعاش وبعيدا عن الأفكار المسبقة والتفسيرات الغيبية والميتافيزيقية إظهار علل الحقيقة للمجاعة التي حلت بمصر في عهد المماليك والوقوف على أسباب تدهور العديد من النظم الاجتماعية وعلى رأسها النظام الاقتصادي والسياسي في مصر.

لم يكتفي المقرئ ينقل الأخبار أو التفسيرات السائدة حول المجاعة، بل قام بالمشاهدة الميدانية ومعايشة الوقائع والتجرد من أوهام الشفافية illusion de la transparence أعلى حد تعبير العالم باشلار Bachelard، للوصول إلى العلل الحقيقية لهذه الظاهرة. هذا كله من أجل التأسيس لما يمكن تسميته بأنثروبولوجيا الفساد ذلك الفرع من الأنثروبولوجيا العامة، الذي يتخذ

من ظاهرة الفساد موضوعا له، شأنه في ذلك شأن باقي فروع الانثروبولوجيا العامة، ويعد كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة" خير إنجاز في هذا الميدان.

وعليه فقد جاء هذا العمل للوقوف على أهم الإسهامات التي انفرد بها العلامة تقي الدين المقرئ من جهة في ميدان الانثروبولوجيا العامة عامة وأنثروبولوجيا الفساد خاصة.

1- تحديد المفاهيم:

1-1- الفساد:

يعرف الفساد بكونه استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة، أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون، أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي، وبذلك يتضمن الفساد انتهاكا للواجب العام، وانحرافا عن المعايير الأخلاقية في التعامل. (شتا، 2003، الصفحات 43-44)

فالاتجاه الغالب في تعريف الفساد والأكثر روجا من الناحية العلمية ولا سيما بالنسبة

للعاملين في حقول التنمية هو الذي ينظر إليه على أنه "إساءة استخدام السلطة من قبل شخص في وظيفة عامة، بهدف تحقيق نفع شخصي أو فئوي إليهما. (موسى، 2004، صفحة 85).

عرف مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الفساد بأنه، الفساد بأنه: "القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال موقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقعاً لمزية، أو سعياً للحصول على مزية يوعد بها، أو تعرض، أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أثر قبول مزية ممنوحة بشكل سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر (علي، 2003، صفحة 55).

وعرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: "كل عمل يتضمن استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته. (هلال، 2007، صفحة 10) ومنه يمكن أن نقول بأن الفساد ظاهرة انحرافية تمس كافة البنى الاجتماعية كالسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كما أنها ممارسات غير شرعية تهدف إلى خدمة المصلحة الشخصية الضيقة على حساب المصلحة العامة، بالإضافة إلى كونها تستخدم العديد من الأشكال والصور كالرشوة، استغلال النفوذ، الاختلاس، الغدر، القتل، الخطف، الابتزاز... إلخ. أي أنها لا تخص الجانب المادي الاقتصادي كما يعتقد البعض بل كافة نواحي الحياة.

1-2- المجاعة:

تعرف المجاعة بأنها قلة توفر الموارد الغذائية التي تلي احتياجات الناس، وهي واحدة من أقسى وأشد المشكلات التي توجه العديد من المناطق حول العالم، حيث تتراشق المجاعات عادة مع العديد من المشكلات الأخرى، من بينها: ارتفاع معدلات الوفيات والأوبئة.

المجاعة هي نقص أو انعدام في السرعات الحرارية الداخلة إلى الجسم بسبب الجوع وعدم تناول الطعام لفترات طويلة، وتعاني العديد من الدول في وقتنا الحالي هذا الأمر، ووفقا لمنظمة الصحة العالمية فإن الجوع هو أخطر تهديد على العالم، فعندما تنتشر المجاعة في منطقة ما فإن نسب الوفيات خاصة بين الأطفال يكون جد كبير.

وتعرف بأنها وجود عدد كبير من الأشخاص يفتقرون إلى التغذية ولا يتم الإعلان عنها إلا بوجود بعض المعايير والتي تتمثل في وجود ما لا يقل عن 20% من الأسر في منطقة محددة يواجهون نقص حاد في الغذاء مع قدرة محدودة على التأقلم (Reham, 2021). وعليه تعني المجاعة حالة وجود الأفراد في مجتمع ما دون أي غذاء أو طعام ليسود الجوع. والمجاعة كظاهرة اجتماعية تعود إلى عدة عوامل منها الطبيعية كالكوارث، الجفاف، الزلازل، تراجع معدلات المحاصيل الزراعية... إلخ وعوامل أخرى اجتماعية بشرية كالحروب، السياسات المتبعة من طرف بعض الأنظمة كالتجوع، التوزيع غير العادل للخيرات، التخزين والمضاربة.

1-3- الفقر:

الفاقة أو الفقر الشديد حتى العوز والحاجة، معناها الاجتماعي عجز فئات من الناس عن تلبية حاجاتهم وإشباع رغباتهم ومتطلباتهم والعداوة الاجتماعية المعبر عنها بصراعات وأزمات قد تنفجر، أما الإفقار فهو النتيجة التي يبلغها مسار الصراع الاجتماعي بين أغنياء يزدادون غنى وفقراء يزدادون فقرا. (السروحي، 2011، صفحة 121) وينظر إلى الفقراء من منظور التنمية البشرية على أنه حرمان من الخيارات وفرص العيش بطريقة مقبولة.

ويمكن القول إجمالاً أن الفقر حالة تلحق بالفرد أو بالمجتمع حين تعوزه أشياء ضرورية لازمة لممارسة وجوه نشاطه المختلفة، وكما ان مستوى المعيشة لشعب معين يتغير من حين إلى آخر، حسب التقدم الذي يحرزه في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي، فإن حالة الفقر تختلف بحسب المستويات التي ننظر منها وتظل دائما خاضعة للأحكام القيمية.

وقد تكون حالة الفقر راجعة لأسباب شخصية) كالمرض، الإدمان، الكسل وسوء التغذية (أو الأسباب الاجتماعية) كازدحام السكان، والأزمات الاقتصادية، والتفاوت الواسع بين الطبقات). وتعتبر الأسباب الاجتماعية أكثر خطورة لأنها تعوق المجتمعات المختلفة عن تحقيق التقدم وتعرضها للثورات أو التدخل الأجنبي. (السروحي، 2011، صفحة 121)

الفقر هو "الحالة التي لا يمتلك فيها الشخص وسائل المعيشة أو الحصول على الحاجات المعيشية الضرورية اللازمة لوجوده المادي وسلامته بقائه، كالمأكل والسكن، فيضطر إلى طلب المساعدات العامة، والخاصة النقدية والعينية، التي تقدم للمحتاجين. (بدوي، 1984، الصفحات 229-230) وجاءت في قاموس علم الاجتماع، أن كلمة الفقر تعني "مستوى معيشي منخفض لا يفي

بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي لفرد أو مجموعة أفراد، وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية، نظرا لارتباطه بمستوى المعيشة الملائم في المجتمع، وبتوزيع الثروة، ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية (غيث، 1999، الصفحات 341-342). وقد عرفته د. فوزية عبد الستار قائلة: "الفقر في تقديرنا هو عجز الفرد عن إشباع الحد الأدنى من مطالب الحياة، الذي يحفظ له كرامته الإنسانية" (الستار، 1985، صفحة 203). وعليه يمكن القول بأن الفقر هو حالة اجتماعية تمس الأفراد والمجتمعات، بحيث تجعلهم يشعرون بالنقص والحرمان والعوز المادي والمعنوي، كما أن الفقر هو عدم القدرة على إشباع الحاجات المختلفة للفرد حتى يحيا حياة كريمة. والفقر هو من لا يملك شيئا، حتى يضمن لقمة عيشه، أو تلبية الحاجيات المختلفة.

ويؤدي الحرمان الذي يصاحب الفقر إلى تدهور المستوى الصحي وانخفاض المستوى التربوي والتعليمي والحرمان من الإقامة في المسكن الصحي وانخفاض المستوى التربوي والتعليمي والحرمان من الإقامة في المسكن الصحي اللائق. ولذلك ليس غريبا أن يترابط الفقر مع جرائم السرقة والبلطجة والنشل والتسول، وقد يدفع الفقر الموظف العام أو العامل أو الجندي إلى الارتشاء وإلى التزوير والاختلاس وهدر حقوق الغير، وعلى ذلك فإن الفقر تقليل من الطاقة أو الكفاءة الإنتاجية للأشخاص الفقراء ويحرم المجتمع من إنتاجهم بل ومن إبداعاتهم وتفوقهم ومن إسهامهم في خدمة المجتمع والهبوط به وتحقيق رقيه وتقدمه. (العيصوي، 2009، صفحة 19)

ويمكن إجرائيا تعريف الفقر على أنه العوز وعدم القدرة على تلبية أدنى الحاجات أي الضروريات، كما أنه مرهون بالتنمية والتخطيط التنموي، فلا يمكن الكلام عن التنمية إذا كان المجتمع يعيش العوز والحرمان المادي والمعنوي، فالفقر اليوم عندنا هو من يعيش تحت سلم الفقر.

1-4- التضخم:

التضخم الارتفاع المستمر غير الطبيعي في الأسعار، وقد عرفه ميلتون فريدمان Milton Friedman بكونه ارتفاع مستمر في الأسعار، والذي نعتبره ارتفاع على مستوى السعر بمعنى الانخفاض في قيمة الوحدة النقدية. (الروبي، 1979، الصفحات 13-21) يمكن تعريف التضخم على أنه عبارة عن نسبة التغير في أسعار المستهلكين، وبالتالي فإن هذا التعريف لا يأخذ بعين الاعتبار نمو أسعار العقارات والأسهم مثلا، ويرجع السبب في ذلك بالدرجة الأولى إلى تذبذب أسعار هذه الأخيرة نتيجة للتغير المفاجئ في الطلب من جهة والعرض من جهة أخرى. (وآخرون، 1983، صفحة 180)

ويعرف التضخم كذلك بكونه انخفاض في قيمة النقد، فعندما تزداد كمية النقد التي يتداولها الناس بسرعة أكبر من تزايد المنتجات التي يستطيعون اقتنائها، فإن العملة تفقد من قيمتها، إن العلاقة بين حجم الكتلة النقدية والتضخم علاقة إيجابية قوية. (سمير، 2015، صفحة 40) وفي هذه الدراسة نقصد بالتضخم ما أشار المقرريزي بالغلاء والتي تركز على الارتفاع الكبير في

مستوى الأسعار الناتج عن عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي، والتي عرفته مصر في زمن المماليك. التضخم هو ظاهرة مرضية ناتجة عن التلاعب في الأسعار عدم التكافؤ في الفرص في اقتناء السلع أو البضائع.

2- التعريف بالمقريري:

ولد المقريري في حارة برجوان بحي الجمالية في القاهرة، واختلف المؤرخون حول تعيين تاريخ ميلاد المقريري، فقال ابن تعزي بردي: "سألت الشيخ تقي الدين رحمه الله عن مولده بالقاهرة" وقد عينه ابن حجر بقوله: "وكان مولد تقي الدين في سنة 766هـ/1366م". (المقريري، 2007، صفحة 6) وكان من أشهر من أخذ عنهم المقريري علامة عصره ابن خلدون، عندما جاء للقاهرة 784هـ في أواخر القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر ميلادي، وهناك عقد ابن خلدون حلقاته الدراسية التي طرح فيها آراءه وأفكاره حول التاريخ، والتي جمعها في مقدمته الشهيرة، ولقد تأثر المقريري بأراء ابن خلدون، ووصفه بأنه أستاذه ويكرر ذلك كثيرا في كتابيه لخطط والسلوك: "قال شيخنا الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون" ويتضح هذا التأثير في كتابات مؤرخنا التي تعلوا فيها النغمة الاقتصادية والاجتماعية، كما تتجلى فيها الرؤية التحليلية الناقدة للأحداث التاريخية (زيادة م.، صفحة 23).

2-1- وفاة المقريري:

قال ابن تغري بردي: "لم يزل (شيخه المقريري) ضابطا حافظا للوقائع والتاريخ إلى أن توفي يوم الخميس سادس عشر رمضان سنة 845هـ/1441م، ودفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر من القاهرة، رحمه الله تعالى (والاسلام"، 2017) ومن اهم أعماله نذكر:

- إمتاع الأسماع.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار.
- اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء.
- البيان والإعراب عما بأرض مصر من الإعراب.
- تجريد التوحيد المفيد.
- إغاثة الأمة بكشف الغمة.
- رسائل المقريري.
- السلوك لمعرفة دول الملوك.
- مختصر الكامل في الضعفاء.
- الضوء الساري في معرفة خير تميم الداري.

- المجهول في حياة الرسول.
 - الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك.
 - درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة.
 - الأوزان والأكيال الشرعية.
 - تاريخ الأقباط.
 - شذوذ العقود في ذكر النقود.
- هذه بعض الأعمال التي ارتئينا ذكرها هنا، إلا أن القائمة تبقى طويلة.

3- التعريف بكتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة"

هو كتيب يعتبر من خير ما كتب المقرئ عمقا وفهما، ويتناول فيه تاريخ المجاعات التي نزلت بمصر منذ أقدم العصور إلى سنة 1405م وهي السنة التي أُلّف فيها ذلك الكتاب الذي أعطانا فيه صورة واضحة ودقيقة وصادقة عن الأسباب والعوامل التي فجرتها، وعن النكبات والمحن التي حلت بالشعب من جراء استهتار الحكام الغارقين في الملذات وانصرافهم الكي عن تدبير شؤون البلاد والاهتمام بمصالح العباد، والكتاب تخريج اقتصادي سليم، مصدره مقدمة ابن خلدون وما جاء بها في فصل الجباية وسبب قلمها وكثرتها، وما يليه من الفصول المتفرغة على هذا المعنى، ويتعدى تأثير ابن خلدون على المقرئ في هذا الكتاب بالذات إلى طريقة العرض والأسلوب وفواتح الأبواب وخواتيمها فضلا عن الفكرة العامة. (عاصي، 1992، الصفحات 71-72). والدراسة المقدمة تحت هذا العنوان "إغاثة الأمة بكشف الغمة" هي دراسة تحليلية نقدية للأوضاع التي أُلّت إليها مصر خلال انتشار المجاعة وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وهذا بسبب الفساد الذي مس جميع البنى الاجتماعية وبالأخص السياسية والمعيشية. وقد جاءت هذه الدراسة على النحو التالي:

4- مقدمة وسبعة فصول

حاول المؤلف (تقي الدين المقرئ) تقديم عرض حال للكارثة التي حلت بمصر والمتمثلة في المجاعة وانتشار الفساد والفقر ولجوء المواطنين إلى أكل الجيفة وحتى موتاهم، بل اصطياد الأحياء واكلهم وهذا راجع إلى انعدام توفر الطعام والتهاب الأسعار. هذه الحالة المتمثلة في "أكل" الحوم الحيوانات والجيفة والبشر "تعكس أو تترجم لنا الحالة اللامعيارية والتخلخل الذي عصف بالنظم الاجتماعية وانتشار ما يسمى بظاهرة "أكلي لحوم البشر" le cannibalisme

لقد تعرض تقي الدين المقرئ 1364-1442م إلى تاريخ المجاعات التي حلت بمصر منذ أقدم العصور إلى غاية عام 808هـ وذلك بهدف تفيد الأراء الدعايات التي كانت سائدة ومفادها ان المجاعة هي نتيجة غضب الله على عباده، أي ان التفسيرات التي كانت سائدة وحاول المقرئ تفنيدها هي

تفسيرات لاهوتية وميتافيزيقية، إذا نجده يقول بأنها نتاج للفساد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي حل بمصر ليست بسبب غضب وسخط الرب تعالى على عباده. وعليه نجده قد انتهج نفس الخطة أو الطريقة التي سبق وأن اتبعها معلمه العلامة عبد الرحمان ابن خلدون في دراسته لظاهرة كل من الدولة وقيم الحضارات وزوالها. لقد قام بتحليل ظاهرة المجاعة والبحث عن اسبابها الحقيقية دون التركيز أو الأخذ بعين الاعتبار الآراء والأفكار القائلة بأنها راجعة إلى عقاب من عند الله لعباده، مبينا أن هناك اسباب أكثر واقعية وهي راجعة لمسألة التسيير لل عمران وكيفية توزيع المناصب وكذلك طغيان المحسوبية والانتهازية وغيرها من الأمراض الاجتماعية التي تنخر جسم الدولة ومؤسساتها وعليه نرى بان الرجل قد اتبع المنهج الوضعي الذي نادى به العلامة الفرنسي " اوجست كونت"، سبعة قرون بعد ذلك. أي ان المقريري رفض كل من التفسير "اللاهوتي" والتفسير "الميتافيزيقي" واتبع التفسير العلمي الموضوعي المبني على الملاحظة والتجربة.

وعليه يكون الداعي (الأسباب) لتأليف هذا الكتاب كما يلي: ألف المقريري كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة من منطلق اقتصادي بحث، في ظروف اقتصادية قاسية، ومن واقع أزمة خانقة عايشها وقاسى منها، ودفع فيها ثمنا باهظا ترك أعمق الأثر في نفسيته ووجدانه، والمقصود بهذا الأزمة تلك المجاعة التي حلت بمصر، واستمرت بصفة متقاطعة بين سنتي 796-808 للهجرة، وما صحبها من انتشار الطاعون في البلاد وهو الوباء الذي ذهب ضحيته آلاف الناس، ومن جملتهم ابنة المقريري ووحدته، وهكذا عالج سوء الحلة الاقتصادية في كتابه، وبحث في أسباب الداء، وفتش عن الدواء، كان يكتبه بأحاسيسه، ويسجل ما رآه بعينه، وما أحسه بفؤاده وليس فقط ما سمعه بأذنيه. (المقريري، 2007، صفحة 30) لقد كان المقريري شاهد (témoin) على ما حدث لمصر بسبب انتشار الأوبئة والمجاعة، وعليه فقد استطاع أن ينقل لنا صور حية على هذه المشكلة الاجتماعية، معتمدا في ذلك على ما عايشه وما رأت عينه من مصائب وفساد اجتماعي واقتصادي هز أركان الدولة المصرية في تلك الفترة. لقد اتبع في ذلك منهجية علمية قوامها الملاحظة بالمشاركة والمعاشة للمشكلة. فالمقريري رغم أنه رجل دين أولا وقبل كل شيء، فإنه لم يسقط في التفسير الساذج، التفسير الذي عمل الحكام والسياسة على تشجيعه، ألا وهو التفسير القدري، ذلك التفسير الذي خدم مصالح رجال السياسة والحكام وضمنا بقائهم وتخدير الشعوب. (سمير، 2015، صفحة 261). لقد كانت ولا تزال التفسيرات القدرية المهيمنة على العقول في رد أسباب وعلل المشكلات إلى قضية القضاء والقدر وأن الانسان مجبر الامتثال لها، ولا حول ولا قوة له. بل يجب عليه قبولها دون نقاش.

نفس المشكلات عاشها الشعب الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث فسر وأرجع رجال الدين وشيوخ الزوايا دخول المستعمر إلى البلاد كقضاء وقدرة وأن الله أراد ذلك وما على الجزائريين إلا القبول بالأمر الواقع، الأمر الذي خدم كثيرا مخططات المستعمر.

5- منهج المقريري في جمع المادة العلمية:

1- حب الاستقصاء والتدقيق والتحري قبل تسجيل الأخبار.

2- الوسطية عند تسجيل الأخبار.

3- عدم قبول الروايات على علاقاتها مع ترجيح بعضها وإضافة رأيه.

4 عدم مدهامة السلاطين.

5- تحري أخذ الروايات من الثقات، وبناء معلوماته من خلال أكثر من مصدر. (سمير، 2015، الصفحات 261-262)

وعليه نقول بأن تقي الدين رجل ميدان، لا ينقل الأخبار دون التمحيص والتدقيق وخاصة الوقوف على طبيعة ومكانة المصدر. انه بالفعل يعتمد على ما يمكن تسميته اليوم المقومات الابستمولوجيا للبحث العلمي، إذ يقوم بالقطع مع الأفكار المسبقة Rupture épistémologique، ويعزل جانبا -يطرح- الأفكار الكاذبة والتي تتصف بالغلو، وكذلك عدم قبول الآراء مهما كان مصدرها دون التدقيق والتحميم فيها.

إنه ضد التشيع للحكم والمسؤولين، ولهذا نجده لا ينقل تفسيراتهم حول مثلا المجامعة التي حلت بمصر وانتشار الفساد في البلاد الا بعد الوقوف على أسبابها الفعلية. وعليه يمكن القول بأن منهجيته تتصف بالعقلانية والموضوعية العلمية، كما أنها تبتعد قدر الإمكان من التزييف والكذب، وهذا ما يدفعا للقول بأن أعمال هذا الرجل فيها الكثير من الدقة والأمانة العلمية.

وحول عبقرية الرجل وواقعية تحليله للحياة الاجتماعية، نجده كما يذكر أحمد صبحي منصور...خرج عن المألوف وسجل في كتابه (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار أو اختصارا الخطط) لمحات عن الحياة الاجتماعية للإنسان البسيط، يقول في كتابه عن المصريين في ذلك العصر: ومن أخلاقهم الانهماك في الشهوات والامعان في الملاء وكثرة الاستهتار وعدم المبالاة، وقال لي شيخنا عبد الرحمن بن خلدون أن أهل مصر كأنما فرغو عن الحساب، أي فرغ حسابهم في الآخرة وضمنوا الجنة ولم يعودوا ملتزمين بأي التزام خلقي أو ديني، وسجل المقريري تعجب شيخه ابن خلدون حين فوجئ بمظاهر الانحلال المعتاد والطاغي في شوارع القاهرة دون أن يستنكره أحد من علماء الشرع وقتها فقال متعجبا عن القاهرة "ولا ينكر فيها إظهار أواني الخمر ولا آلات الطرب، ولا تبرج النساء العواهر ولا غير ذلك مما ينكر في بلاد المغرب". (المهدي، 2015) نلاحظ من هذا الكلام عمق

ملاحظات تقي الدين المقرزي وقدرته الفائقة في نقل الشهادات والصور الحية لمظاهر الحياة الاجتماعية.

وهذا ما قام به فعلا لما رسم لنا صور حية للفساد الاجتماعي والاخلاقي في مصر من خلال كتابه الخطط والذي يعتبر رفقة كتابه إغاثة الأمة بكشف الغمة من أهم الكتب الإسلامية التي تناولت بالدراسة ظاهرة الفساد بكل أنواعه وابعاده.

تأثير المقرزي بتلك الملاحظة التي قالها شيخه عبد الرحمن بن خلدون فحكي بعض عجائب الانحلال الخلقي في (الخطط المقرزية) وقت أن كان النقاب كان فجور المرأة علنا في الشوارع طالما لا يتعرف عليها أحد. يقول المقرزي في الخطط: ولقد كنا نسمع أن من الناس من يقوم خلف شاب أو امرأة عند التمشي بعد العشاء بين القصرين، ويجامع (أي يمارس الجنس مع المرأة أو الشذوذ الجنسي مع الشاب) حتى يقضى وطره وهما يمشيان من غير أن يدركهما أحد لشدة الزحام واشتغال كل أحد بهلوي (...). (المهدي، 2015) لقد اهتم العلامة المقرزي بدراسة المشكلات الانثروبو-اقتصادية التي كان يتخبط فيها العالم الإسلامي وبالخصوص مصر وذلك راجع إلى عاملين اساسين وهما: (زيادة م، 1960، صفحة 33)-تأثر المقرزي بابن خلدون في رؤيته للتاريخ والعمران، فالمرحلة التي تليه فيها عليه من خلال حلقات دراسية، شكلت نواة لمدرسة فكرية تخرج واستفاد منها المقرزي.

إن معاشته للواقع المصري من خلال تقلده لوظائف كان من أهمها، محتسب القاهرة، ولا يخفي علينا ما تمنحه هذه الوظيفة لصاحبها من قدرة على الاختلاط مع كافة فئات المجتمع، خاصة في الأسواق. والجدير بالذكر أن المقرزي اتسم فكره الاجتماعي والاقتصادي بالروح العلمية، كما أنه من الأوائل الذين تبنوا التفسير المادي للمشكلات الانثروبولوجيا والاجتماعية.

6- أسباب التي أدت إلى هذه المحن (المجاعة والفساد):

لقد خصص المقرزي فصلا كاملا لعرض وتحليل الأسباب التي كانت وراء انتشار المجاعة والفساد في مصر، ثم نجد بعد هذا يقوم بتقديم الحلول العملية للخروج من هذه الوضعية. لم يبحث المقرزي في الأسباب الدينية (اللاهوتية والميتافيزيقية) للمجاعة كما فعل العديد من المفكرين والباحثين، ممن سبقوه أو عاشوا خلال الفترة التي كان متواجدا بها، بل قام بالتنقيب والبحث عن الأسباب الحقيقية وراء المجاعة والتي في نظره كانت تعود إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها مصر، لقد قدم في هذا العمل دراسة تحليلية اقتصادية اجتماعية وسابقة لعصره، تجاوزت عملية سرد الأحداث إلى التطرق إلى أهم الأسباب وتقديم الحلول الموضوعية والفعالة للحد من هذه المشكلة الاجتماعية والمتمثلة في المجاعة.

ولقد كان المقرزي يرى كما يقول: وسبب ذلك وجود المجاعة-ثلاثة اشياء لا رابع لها، السبب الأول، هو أصل الفساد، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة، كالوزارة والقضاء،

وناية الأقاليم، وولاية الحسبة، وسائر الأعمال، بحيث لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل. فتخطى، لأجل ذلك، كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى مالم يكن يؤمله من الأعمال الجليلة والولايات العظيمة، لتوصيله بأحد حواش السلطان، ووعده بمال للسلطان على ما يريده من الأعمال. (المقرزي، 2007، صفحة 117).

نلاحظ من كلام تقي الدين المقرزي أن من بين الأسباب الحقيقية والمباشرة في انتشار المجاعة هو ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة، بمعنى أن المناصب كانت تباع لمن يعطي أكثر. من المالم، ولم تكن توزع على من هم أحق لها، أي الكفاءات وهذا يعني أن الفساد عم البلاد وأن المناصب الشغل والظالمين مقابل الأموال، أي الرشوات. فقد كان هؤلاء المفسدين يهيمنون على كافة المناصب الحساسة، ولك يكن مهمهم أو شغلهم الشاغل توفير الأمن والطمأنينة للمواطنين بل الربح والتنافس على الكسب وبالطرق الملتوية.

كذلك نجد أن المسؤولين من حكام إلى رؤساء الدواوين كلهم كانوا يتجاروا بالمناصب Les postes de travail الحصول على المناصب كان يتطلب دفع الأموال المسؤولين ولهذا نجد المفسدين الفاسدين يتدينون من أجل جمع المال اللازمة مقابل تقديمه كرشوة للحصول على المنصب وبعد مدة يجدون أنفسهم في وضع لا يحسد عليه وهو إرجاع المال لأصحابه الأمر الذي يدفعهم إلى المضاربة ورفع الأسعار والضرائب، وعليه يقول العلامة المقرزي " فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك العمل وتسليمه إياه، وليس معه مما وعد به شيء قل ولا جل، ولا يجد سبيلا إلى أداء ما وعد به إلا باستدانته بنحو النصف مما وعد به مع ما يحتاج إليه من شارة وزى وخيول وخدم وغيره، فتضاعفت من أجل ذلك عليه الديون، وزى وخيول وخدم وغيره، فتضاعفت من أجل ذلك عليه الديون، ويلزمه أربابها، لا جزم أنه يغمض عينيه ولا يبالي بما أخذ من أنواع المال، ولا بما يتلقه في مقابلة ذلك من الأنفس، ولا بما يريقه من الدماء ولا بما يسترقه من الحرائر، ويحتاج إلى أن يقرر على حواشيه وأعوانه ضرائب، ويتعجل منهم أموالا فيمدونهم أيضا أيديهم إلى أموال الرعايا ويشترطون لأخذها بحيث لا يعقون ولا يكفون." (المقرزي، 2007، صفحة 117)

ثم يواصل شرحه وتحليله للسبب الأول والمتمثل في الرشوة وشراء المناصب ثم يواصل شرحه وتحليله للسبب الأول والمتمثل في الرشوة وشراء المناصب السلطانية، فيقول: "ثم ينبأ البأس في جميع الأموال التي استدانها إذ أته استدعاءات من الأوامر وحواشي السلطان، أو نزل به أحد منهم أو كان المتولي متقلدا عملا من أعمال الريف، فيحتاج له إلى ضيافات سنوية وتقادم جليلة من الخيول والرفيق وغير ذلك بحسب الحال، ولا يشعر مع ذلك إلا غيره جملة من الديون. فيحاط على ما يوجد له من أثاث وحيوان وغيره. ويشخص في أنحس الحال وقد أحيط كما ذكرنا بماله، ويعاقب

العقوبات المؤلمة، فلم يجد بدا من الالتزام بما أحر، ليقلد العمل الأول أو غيره من الأعمال. (المقريزي، 2007، الصفحات 117-118)

بعد عرضه هذا لما يحصل للمستدان من مشاكل وعقاب نتيجة لعدم قدرته على الدفع وتسديد الديون ينتقل ليتكلم لنا عن سكان الريف واطواعهم البائسة المتدهورة ومعها تراجع الانتاج الزراعي والفلاحي والحيواني وغرقهم في الديون والضرائب المسلطة عليهم من طرف الولاية فنجد المقريزي يقول عنهم: " فلما دهى أهل الريف يكثر المغارم وتنوع المظالم، اختلاف أحوالهم، وتمزقوا كل ممزق، وحلو عن أوطانهم، فقلت مجابي البلاد ومتحصلها، لقله ما يزرع بها، ولخلو أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاية عليهم، وعلى من بقي منهم." (المقريزي، 2007، صفحة 118)

نلاحظ هنا أن العلامة تقي الدين المقريزي يقول بتحليل المشكلة والمتمثلة في فساد الأمة وظهور المجاعة، حيث يستخرج من درايته وتحليله أهم الأسباب التي كانت وراء انتشار المجاعة وتبين الأثار المترتبة عن هذه المشكلة على مستوى الأفراد والجماعات، إلى أن يقف عند حالة اللامعيارية (Anomie) التي كان يتخبط فيها الغالبية الساحقة من سكان مصر وخاصة أهل الريف، الذين أجبروا عن ترك اراضهم والهجرة إلى المدن أو بعض الجهات الأخرى لطلب العيش.

نتقل الان إلى السبب الثاني الذي ذكره تقي الدين المقريزي والذي كان سببا في انتشار المجاعة " La famine" فنجده يقول " السبب الثاني غلاء الأطنان: وذلك أن قوما ترقوا في خدمة والامراء يتوالفون إليهم بما جبوا من الأموال إلى أن استولوا على أحوالهم، وزادوا في مقادر الأجر.

فثقلت لذلك متحصلات موالهم من الأمرء، فاتخذوا ذلك يدا يمنون بها إليهم، ونعمة يعدونها إذا شاءوا عليهم، فجعلوا الزيادة ديهم كل عام، حتى بلغ الفدان لهذا العهد نحو من عشرة أمثاله قبل هذه الحوادث. (المقريزي، 2007، صفحة 119) وحول ما ترتب عن هذه الممارسات الطفلية، وغير العقلانية، نجد المقريزي يصرح قائلا: " لا جرم أنه لما تضاعفت اجرة الفدان من الطين إلى ما ذكرنا وبلغت قيمة الأردب من القمح المحتاج إلى بذره ما تقدم ذكره، تزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره، وعظمت نكاية الولاية والعمل، واشتدت وطأتهم على اهل الفلح، وكثرت المغارم في عمل الجسور وغيرها." (المقريزي، 2007، صفحة 119)

نلاحظ هنا كذلك معالجة المقريزي لظاهرة انثروبولوجيا اجتماعية بامتياز وهي ظاهرة الاستغلال (exploitation) التي يمارسها اصحاب الجاه والمقربين من الأمرء والولاية، حيث يتلعبون في الأسعار وفي مضعفتها، خاصة مضاعفة اسعار الأراضي الفلاحية وأدوات الانتاج الفلاحي والزراعي والبذور، كونهم يحتكرون السوق وكل ما يحتاجه، الأمر الذي يؤدي حسب المقريزي إلى كثرة المغارم والسيطرة على أهل الفلح.

للإشارة فقط، نقول ان ظاهرة الاستغلال هي صلب الفساد الاجتماعي والتي تطرق اليه فيما بعد العديد من علماء الاجتماع وعلى رأسهم العالم "كارل مارس" في جل اعماله. إنها ظاهرة المضاربة التي يتفنن فيها هؤلاء الطفلين بفضل غياب الدولة والرقابة وتواطى اغلبية المسؤولين في ذلك الزمان. بعد هذا نجد المقريري ينتقل لا عطائنا اكثر التفاصيل عن كل من المضاربة والتلاعب بالأسعار والاستغلال البشع للعمال والفلاحين في تلك الفترة التي عايشها، فيقول " وكانت الغلة التي تتحصل من ذلك عظيمة القدر زائدة الثمن على أرباب الزراعة، سيما في الأرض منذ كثرت هذه المظالم، ومنعت الأرض زكاتها، ولم تؤت ما عهد من أكلها، والخسارة يأبها كل واحد طبعاً، ولا يأتيها طوعاً، ومع أن الغلال معظمها لأهل الدولة، أولى الجاه وأرباب السيوف، الذين تزايدت في اللذات رغبتهم، وعظمت في احتجاز أسباب انحطاطه، فخرّب بما ذكرنا معظم القرى، وتعطلت أكثر الأراضي من الزراعة، فقلت الغلال وغيرها مما تخرجه الأرض، لموت أكثر الفلاحين تشردهم في البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب، ولعجز الكثير من أرباب الأراضي عن زرعها، لغلو البذر وقلة المزارعين. (المقريري، 2007، الصفحات 119-120).

ومن النتائج التي وقف عليها تقي الدين المقريري:

- الزيادة في الأسعار.
- تعظم وكثرة المظالم.
- منع الارض زكاتها وحججها.
- استغلال النفوذ والمكانة من طرف اصحاب الجاه والقوة ط.
- خراب معظم القرى.
- موت وضياح اغلب العمال والفلاحين.
- تشرد الفلاحين والناجين من الموت.
- هلاك الدواب.

إنها صورة مؤلمة وأكثر واقعية كهذه التي رسمها المقريري عن وضعية العباد اثناء هذه المجاعة والفساد الذي عم الحياة الاجتماعية، فلم ينجو من الكارثة لا العباد ولا الحيوانات، الكل عصفت به عاصفة الظلم والفساد.

أما السبب الثالث حسب العلامة المقريري فيمكن في: " رواج الفلوس " أعلم جعل الله إلى كل خير سبيلاً ذلولاً، وعلى كل فضل علماً ودليلاً، أنه لم تزل سنة الله في خلقه، وعاداته المستمرة منذ كانت الخليفة إلى أن حدثت هذه الحوادث، وارتكبت هذه العظائم التي قلناها اى جهات الأرض كلها، عندك كل أمة من الأمم كالفرس والروم وبني إسرائيل واليونان والقبط، بل والنبط والتيايعة أقبال

اليمن، والعرب العرابة والعرب المستعربة، ثم في الدولة الاسلامية منذ ظهورها، اختلاف دولها التي قامت بدعوته والتزمت بشريعتها كني أمية بالشام والأندلس، وبنو العباس بالمشرق والعلويين بطير ستان وبلاد المغرب وديار مصر والشام وبلاد اليمن، ودولة الترك (بني سلجوق)، ودولة الدليم والمغول بالمشرق، ودولة الأكراد بمصر والشام وديار بكر، ثم ملوك الترك بمصر". (المقريري، 2007، صفحة 120)

حتى يقنع القراء واصحاب الحل والربط، ينتهج تقي الدين المقريري اسلوب الإقناع المدعم بالحجج والبراهين، إذا نجده يؤكد ان ظاهرة المجاعة والفساد الاجتماعي الذي اصاب مصر ليس بالأمر الجديد او الخاص بمصر دون غيرها من البلدان، العالم دون أي استثناء.

كما أن هذه الحوادث والعطائم (المصائب) لا تخص مجتمع دون الآخر او بيئة اجتماعية ثقافية دون الاخرى، بل إنها عالمية تصيب كافة الشعوب وليس وليدة القضاء والقدر عما كان يحل للبعض تفسيرها وإرجاعها إلى غضب الله سبحانه وتعالى، إن نتاح الفساد وسوء التدبير والرشوة والابتعاد عن الطريق المستقيم، أي تعود إلى الانحرافات التي اصبحت يظهر من كتاب "إغانة الأمة يكشف الغمة" أن المقريري سبق العديد من علماء الاقتصاد وخاصة علماء الاجتماع من أمثال العالم الألماني صاحب دراسة "سوسولوجية النقود"، وهذا من خلال تناوله لظاهرة النقود الرديئة والجيدة وكيف تعمل النقود الرديئة على إغراق البلاد والعباد في الفساد والتضخيم.

كما توصل العلامة تقي الدين المقريري إلى ما يمكن تسميته بالنظرية الدورية للأزمات الاقتصادية. ومن النتائج التي توصل إليها هذا العالم بفضل دراسة الميدانية لظاهرة المجاعة في مصر، أن سبب الأزمة يكمن في:

- الفساد السياسي.
- لاستغلال الاقتصادي والمتمثل في المبالغة في الضرائب.
- انهيار النظام النقدي.

وقد اقترح لنا عدو حلول للخروج من الأزمة والقضاء على التضارب والتضخيم النقدي اللذات تعرفهما البلاد.

ومن بين هذه الاقتراحات العملية نذكر:

- العدالة الاجتماعية في توزيع الخيرات على المواطنين.
- التركيز على الإنتاج والرفع من مستواه.
- الادخار لتفادي الحاجة وبالتالي الندرة.
- تفعيل أدوات الردع من خلال ضمان رقابة صارمة على الأسواق والأسعار.
- الكف عن اصدار النقود وتدفعها لتفادي التضخيم المالي.

- عقلنة الحياة الاجتماعية والاقتصادية من خلال وضع سياسة رشيدة قادرة على التكفل بالأفراد وحاجاتهم المختلفة.
 - تكليف الكفاءات والزهاء وإبعاد الطفيلين عن المسؤوليات.
- ترتكز أنثروبولوجيا الفساد عند العلامة المقريري على: (المقريري، 2007، صفحة 117)
- وصف الحوادث بالتفرد فيها.
 - تفسير الحوادث بالكشف عن العلة.
 - التهكم من التصرف في الأحداث.
 - الإفصاح عن عاطفية تجاه بعض الأحداث.
 - مواطن العبر والعظات في الأحداث.
- ومنه نقول إن المقريري قد اتبع منهجية سلسلة وهادفة في دراسة مشكلة الفساد الاجتماعي والاقتصادية والسياسي الذي حل بمصر في زمانه، كما أنه قد وظف كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.
- فيما يخص المنهج التاريخي، نجده قد قام التناول الاغلبية مشكلات الغلاء التي عرفتها مصر والبالغ عددها ثمانية عشر (18) مشكلة، وهذا قد ربط كل مشكلة غلاء بفساد التسيير للحكام في تلك الأزمنة.
- وفيما يخص التنظيم الاجتماعي السائد في عده في مصر نجده يقول: "أعلم حرسك الله بعينه التي لا تنام، وركنه الذي لا يرام، أنا الناس بإقليم مصر في الجملة على سبعة أقسام: القسم الأول [أمل] الدولة، والقسم الثاني أهل اليسار من التجار وأول النعمة من ذوي الرفاهية، والقسم الثالث الباعة وهم متوسط الحال من التجار، ويقال لهم أصحاب البز، ويلحق بهم أصحاب المعاش، وهم السوق، القسم الرابع أهل الفلح، [وهم] أهل الزراعات والحراث، سكان القرى والريف، والقسم الخامس الفقراء، وهم حل الفقهاء وطلاب العلم، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم، والقسم السادس أرباب الصناعة والأجراء أصحاب المهن، والقسم السابع ذوي الحاجة والمسكنة وهم السؤال الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم: (المقريري، 2007، صفحة 147)
- لقد استطاع المقريري بفضل تطبيقه للمنهج الوصفي والتحليلي أن يقف على التركيبة الاجتماعية للمجتمع المصري في تلك الفترة، حيث يظهر جليا مدى المقريري على العامل المادي للوقوف على أهم الطبقات الاجتماعية المكونة لمصر والبالغ عددها سبع (7) طبقات. لقد خلل المقريري أزمات نقص الانتاج، وحدد أهم الأسباب لحدوث الأزمات الاقتصادية والمجاعات العنيفة، سواء أكانت بسبب الطبيعة (حالات الجفاف والقحط التي تصيب المحاصيل)، أو بسبب سلوك الإنسان

وتصرفاته كالصراع السياسي وتفشي الرشوة، وغلاء أطيان الزراعة وارتفاع ايجارها، وانخفاض قيمة النقود." (عمار غربي، بدون تاريخ)

ولهذا نجده يضرب لنا مثالا عن الأزمة الناتجة عن الغلاء والاحتكار في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله فيقول "فلما كانت سنة خمس وتسعين وثلاث مائة توقف النيل حتى كسر الخليج في آخر مسرى، والماء على خمسة عشر ذراعا وسبعة أصابع فارتفعت الأسعار ووقفت الأحوال في الصرف، فإن الدراهم المعاملة كانت تسمى يومئذ بالدراهم المزايدة والقطع. فتعنت الناس فيها، فكان صرف الدينار بستة وعشرين درهما منها فتريد سعر الدينار، وارتفع السعر، وزاد اضطراب الناس وكثر عنثهم في الصرف وتوقفت في الصيارف، ونوادي في الناس بالمنع من المعاملة بالدراهم القطع والمزايدة، وأمر أن يكون الخير كل اثني عشر رطلا بدرهم من الدراهم الجدد، وأن يصرف الدينار بثمانية عشر درهما منها، وضرب عدة من الطحانيين والخبازين بالسياط وشهروا من أجل اجتماع الناس على الخبز، فكان لا يباع إلا مبلولا." (المقريزي، 2007، الصفحات 90-91).

وفي إطار ما يمكن تسميته اليوم الانثروبولوجيا الاجتماعية للفساد نجد أن المقريزي قد أولى اهتماما كبيرا لموضوع الاحتكار وما يترتب عنه من مشكلات اجتماعية واقتصادية، وكيف يؤثر ظاهرة الاحتكار في كل من الارزاق، والأجور والأسعار. هذا ونجده قد أولى أهمية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الافراد لقد حاول المقريزي فهم وتفسير العلاقة بين الثنائية السياسية الاقتصادية للدولة والاحتكار.

خاتمة:

بعد عرضنا هذا الكتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة" للعلامة تقي الدين المقريزي، تبين لنا أن الرجل كان سابقا لتناول بالتفسير ظاهرة المجاعات من منظورها اصطلاح عليه اليوم تسميته علم الانثروبولوجيا الفساد، حيث ينظر إلى الفساد كونه عام وشاملا يقتصر على الجانب أو البعد الاجتماعي، بل يمسك كافة ابعاد الحياة الاجتماعية، منها: الدينية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.

كما استطاع هذا العالم تنفيذ التفسيرات اللاهوتية والميتافيزيقية التي كانت سائدة، والمفسرة للمشكلات الاجتماعية، ويرهن علميا بفضل الدراسات الميدانية التي قام بها والملاحظات التي اجراها ومعايشة مشكلات الفساد والمجاعة، أن هذه الاخيرة ليست عقاب من عند الله، أو قضاء وقدّر بل نتاج للسياسات الفاسدة المتبعة من طرف الحكام. كما أوضح علميا أن المجاعة ليست بالظاهرة الجديدة بل عرفتها مصر من قبل وكذلك عايشتها العديد من الأمم، وأنها من صنع الإنسان وليس من صنع الخالق. فهي-المجاعة-نتاج للتراكبات العديدة والمتتمثلة في الجفاف وندرة الأمطار وتراجع المنتوج الزراعي والفلاحي، والمضاربة من طرف التجار وأصحاب الجاه، والتي أفقدت النقود

قيمتها. لم يكتفي المقريري بذكر العلل لظاهرة المجاعة، بل وضع منظومة مفاهيم التالية: الإنتاج، الاستهلاك، المناصب، التوزيع، التضخم، التلاعب في الأسعار، القيمة، الاستثمار، الادخار، النقود، الردع، وغيرها من المفاهيم الأخرى.

هذا وتبقى محاولة تقي الدين المقريري فيما يمكن تسميته بعلم الاجتماع الفاسد من المحاولات الرائدة والتي يمكن الانطلاق منها ومن محاولات شبيهة لها لتأسيس أنثروبولوجيا عربية.

قائمة المصادر والمراجع

الروبي، ن. (1979). *نظرية التضخم في الاقتصاديات المختلفة، دراسة تطبيقية في الاقتصاد المصري*. مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.

الستار، ف. ع. (1985). *مبادئ علم الاجتماع وعلم العقاب*. مصر: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

السروجي، ط. م. (2011). *تمكين الفقراء، إستراتيجيات بديلة*. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية. العيسوي، ع. ا. (2009). *تحليل ظاهرة الفقر، دراسة في علم النفس الاجتماعي*. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

المقريري. (2007). *إغاثة الأمة بكشف الغمة*. مصر: عن دراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية. المهدي، ن. (2015، 7 23). *الفساد في الامصار الاسلامية*. Consulté le 2 08, 2021, sur <https://alantologia.com/page/9721/>

بدوي، أ. ز. (1984). *معجم المصطلحات الاقتصادية*. القاهرة: دار الكتاب المصرية.

زيادة، م. م. (1960). *المقريري المؤرخ الكبير*. العدد 14، مصر: مجلة العربية.

زيادة، م. مقدمة تحقيق كتاب المقريري المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار. بيروت: دار الكتاب.

سمير، ح. (2015). *الفكر الاقتصادي عند المقريري*. الجزائر: أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة. 2.

شتا، ا. ع. (2003). *الفساد الإداري ومجتمع المستقبل*. الاسكندرية: المكتبة المصرية.

عاصي، ح. (1992). *المقريري تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي 845-766 هـ مؤرخ الدولة الاسلامية في مصر*. لبنان: دار الكتب العلمية.

علي، ح. ع. (2003). *التعريف بالفساد وصوره من الشريعة*. الرياض-السعودية: المؤتمر الدولي لمكافحة الفساد.

غيث، ع. (1999). *قاموس علم الاجتماع*. مصر: دار المعرفة الجامعية.

موسى، ع. ع. (2004). *معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد، رسالة ماجستير*. قنا مصر: جامعة جنوب الوادي.

هلال، م. ع. (2007). *مقاومة ومواجهة الفساد، القضاء على أسباب الفساد*. مصر: مركز تطوير الأداء والتنمية.

وآخرون، ا. ب. (1983). *مبادئ الاقتصاد*. الكويت: دار المعرفة.

(s.d.). Récupéré sur

<https://www.toraseyat.com/2017/05/20/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8>

[%B1%D9%8A%D8%B2%D9%8A-%D8%A3%D8%AC%D9%85%D8%B9-](https://www.toraseyat.com/2017/05/20/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8)

[%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87-](https://www.toraseyat.com/2017/05/20/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8)

[%D9%85%D8%A4%D8%B1%D8%AE%D9%8A-](https://www.toraseyat.com/2017/05/20/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8)

[%D8%AC%D9%8A%D9%84%D9%87-](https://www.toraseyat.com/2017/05/20/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8)

[%D9%88%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D9%82%D8%A7/amp/](https://www.toraseyat.com/2017/05/20/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8)

Reham. (2021, 9 10). <https://mafahem.com/>. Consulté le 9 10, 2021, sur

<https://mafahem.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81->

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D8%B9%D8%A9](https://mafahem.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-)